

الرئيس التنفيذي لبنك ييمو السعودي الفرنسي حسان عزت طرابلسي:

المصارف في سورية حافظت على سلامة أموال المودعين والمستثمرين رغم الأزمة والعقوبات



■ كيف تقيمون حال القطاع المصرفي بعد خمس سنوات من عمر الأزمة؟
 ■ برهن القطاع المصرفي في سورية على الرغم من حداثة نسبيًا بالنسبة للمصارف الخاصة على متانته وقوته على الرغم من كل الظروف والمصاعب التي مرت بها المصارف خلال الأزمة من عقوبات جائرة على بلدنا الحبيب إلى ارتفاع نسب الديون غير المنتجة وما لذلك من آثار في نتائج المصرف، ومع ذلك استمر القطاع المصرفي السوري بتقديم خدماته لعملائه على الرغم من كل هذه الصعوبات والتحديات واستطاعت المصارف المحافظة على سلامة أموال المودعين والمستثمرين. علاوة على ذلك، لقد كانت السنين الأولى من عمر الأزمة الأقسى على المصارف والأكثر أضراراً في نتائجها المالية ولكن مع مرور الوقت استطاعت المصارف إلى حد بعيد استيعاب الأزمة وتنظيم أعمالها وإستراتيجياتها بصورة تلائم الأوضاع الراهنة وتضمن عدم توقف عجلة الاقتصاد الوطني.

الخاصة بالتمويل وتصنيف الديون وتكوين مخصصات التدني وذلك لما لهذه القرارات من أثر جوهري على أداء المصارف ونتائجها من جهة وعلى سلامة أموال المودعين من جهة أخرى. لذلك، نرى أن الدور الإشرافي والرقابي لمصرف سورية المركزي قد كان فاعلاً وساهم إلى حد بعيد في حماية المصارف.
 مع ذلك، إن نجاح عملية مراقبة المخاطر والحد منها في الجهاز المصرفي لا يرتبط فقط بوضع القواعد التنظيمية والرقابية، ولكن أيضاً بتطبيقها بشكل سليم، وهذا يعتمد على المصرف المركزي وراقبته من جهة، وعلى البنك المعني وإدارته من الجهة الأخرى حيث إنه لا يكفي التركيز على الامتثال للقواعد التنظيمية بل يجب التركيز بشكل أكبر على تقييم سلامة الممارسات الإدارية المتعلقة بتقييم المخاطر والسيطرة عليها.

■ ما توصياتكم للحفاظ على متانة القطاع المصرفي في ظل المخاطر الراهنة، ولعبه دوراً مهماً في تمويل الإعمار؟

■ بشكل عام، تعتبر الصناعة المصرفية إلى حد بعيد أكثر الصناعات صرامة في التنظيم وتعد الرقابة المصرفية جانباً أساسياً من النظم المالية الحديثة. مع ذلك، ركزت التغييرات التي طرأت على المشهد المصرفي خلال الأزمة التي يمر بها بلدنا الحبيب واهتمام المشاركين في الصناعة المصرفية على الدور والهيكلة الأنسب للرقابة والتنظيم المصرفي.

من المؤكد أن للمصارف دوراً أساسياً في مراقبة وتقييم المخاطر التي تتعرض لها والحفاظ على متانة وضعها المالي، ولكن تبقى الرقابة المصرفية الفاعلة صمام الأمان الذي ينبه المصارف ويحميها من المخاطر، وهذا يقتضي عمل الجهات الرقابية والإشرافية للحفاظ على قطاع مصرفي قوي يساعد على إمداد القطاعات المختلفة بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطها وتقديم الخدمات المصرفية على اختلاف أنواعها، كما أنه من الضرورة بمكان إخضاع هذا القطاع لعملية الرقابة وإجراء مراجعات دورية للقوانين والأنظمة التي تحكم عمل هذا القطاع للحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف، والحفاظ على قطاع مصرفي سليم، يحمي حقوق المودعين والمستثمرين، ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة بالشكل المناسب للمساهمة بشكل فعال في تطور الاقتصاد الوطني وعملية إعادة الإعمار التي تندرج ضمن رؤية مصرفنا وخطته بأن يكون مساهماً أساسياً فيها.

■ ما أبرز نتائج التحليل المالي لقائمة المركز المالي الموحد ولقائمة دخل المصرف؟

■ فيما يخص أبرز نتائج التحليل المالي لقائمة دخل المصرف والمركز المالي الموحد، فقد حقق المصرف خلال النصف الأول من السنة أرباحاً صافية (بعد استبعاد الأرباح غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي) وقدرها ٨٨٣.٧٤٢.٩٣١ ليرة سورية بنسبة زيادة وقدرها ١١٢.٢٥٪ عن النصف الأول من السنة السابقة، وهذا الإنجاز قد تحقق نتيجة سياسة المصرف تجاه عملية الإقراض على الرغم من الوضع الحالي لبلدنا الحبيب.

وأهم نتائج المركز المالي الموحد بالمقارنة مع نهاية العام الماضي نرى بأن مجموع الأصول قد ارتفع بنسبة ١١٪ وازداد صافي التسهيلات الائتمانية بنسبة ٢٠.٤٪ كما ازدادت حقوق المساهمين بنسبة ٣٩.٩١٪ إضافة إلى ازدياد ودائع الزبائن بنسبة ٧.٢٧٪.

■ كيف تقيمون أسعار الفائدة الحالية؟ علماً بأن العديد من المقترضين يشكون زيادة يرونها مبالغاً فيها على قروضهم، فما رأيكم؟

■ إن أسعار الفائدة المطبقة على القروض يعود ارتفاعها لأكثر من عامل ولكن من أهم العوامل المخاطر التي يواجهها المصرف عند الإقراض وخصوصاً في ظل الظروف التي تواجه بلدنا الحبيب لذا في ظل ارتفاع المخاطر التي تتكون في ارتفاع احتمالية التعثر عن الدفع يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفوائد وعند انخفاض هذه المخاطر بالتالي يؤدي إلى انخفاض أسعار الفوائد.

بالإضافة إلى أن أسعار الفوائد ترتبط بشكل مباشر بأسعار الفوائد المطبقة على الودائع الآجلة المحددة من البنك المركزي وبالتالي إن ارتفاع هذه الفوائد يؤدي إلى ارتفاع الفوائد المطبقة على القروض تلقائياً، وبناءً على ما ذكر أرى أن أسعار الفوائد المطبقة على القروض هي مناسبة وجيدة للوضع الراهن.

الربح الصافي
 ليس ذا دلالة حقيقية لأنه
 يتضمن ربحاً غير محقق ناتجاً
 عن فرق أسعار الصرف في مركز
 القطع البنوي

■ هل يمكن اعتبار مؤشرات الربحية ذات دلالات حقيقية خلال الأزمة؟ وماذا؟

■ يوجد أكثر من مؤشر للربحية في قائمة الدخل للمصارف ولكن الربح الصافي الذي يذكر ضمن قائمة الدخل ليس ذا دلالة حقيقة وذلك لأنه يتضمن ربحاً غير محقق ناتجاً عن فرق أسعار الصرف في مركز القطع البنوي (إن القطع البنوي هو جزء من الرأسمال المكتتب به بالعملة الأجنبية من المؤسسين عند الاكتتاب) ولذا نرى أن هذا المؤشر غير دقيق ويجب الاعتماد على مؤشر الأرباح التشغيلية الذي لا يضم هذه الأرباح.

■ كيف تقيمون تشريعات السرية المصرفية في سورية؟ وكيف تقيمون آليات الإشراف المتبعة من مصرف سورية المركزي على المصارف؟

■ ما لا شك فيه أن الصعوبات التي واجهت المصارف خلال الأزمة الراهنة قد واجهت أيضاً الجهات الرقابية والإشرافية وعلى رأسها مصرف سورية المركزي وذلك ضمن سعيها الدائم للحفاظ على قوة وسلامة القطاع المصرفي وحماية أموال المودعين والحفاظ على حقوق المساهمين. ولتحقيق ذلك تم خلال الأعوام المنصرمة من عمر الأزمة مراجعة وتعديل بعض القوانين والأنظمة الخاصة بالمصارف ونذكر منها بالتحديد تلك القرارات

■ كيف تكيف البنك مع الظروف والمعطيات الاقتصادية غير الطبيعية التي أفرزتها الأزمة، ليبقى محافظاً على استقرار مركزه المالي، متفادياً حدوث موجة سحب للسيولة؟

■ لقد كان لسمعة المصرف وقاعدة عملائه وشبكة فروعها المنتشرة في أرجاء بلدنا الحبيب الدور الأكبر في الحفاظ على استقرار المصرف مالياً في ظل كل ما مر به القطاع المصرفي من ظروف استثنائية.

بالرغم من صعوبة العمل خلال فترات معينة من عمر الأزمة، استطاع مصرفنا أن يحافظ على نسب سيولة جيدة تمكن المصرف من متابعة سعيه لتحقيق إستراتيجياته وتلائم خطط المصرف المستقبلية. إضافة لذلك، يجري المصرف اختبارات جهد دورية على سيولته وعلى فجوات الاستحقاق للتأكد من قدرة المصرف على مواجهة أي أزمة ناتجة عن الأزمة التي تعصف ببلدنا الحبيب وعلى الوفاء بالتزاماته المالية المستقبلية في الوقت المناسب.

■ ما أبرز المخاطر المالية ومخاطر الأعمال التي واجهها المصرف خلال الأزمة؟ وكيف عمل على إدارتها؟

■ لعل جل المخاطر التي واجهتها المصارف خلال الأزمة لم تكن من ضمن المخاطر المتوقعة قبل الأزمة الأمر الذي تطلب من المصارف إيلاء عناية أكبر لمراقبة المخاطر والتحوط لها من خلال التدريب والتطوير المستمر لموظفي المصرف وزيادة الوعي تجاه التعرف على المخاطر وإدارتها. تطلب ذلك أيضاً تأهيل كادر إدارة مخاطر قادر على التعرف على أنواع المخاطر المرتبطة بعمل المصرف وقياسها واقتراح الحلول الملائمة للتخفيف من هذه المخاطر حيث أمكن.

تعتبر المخاطر التشغيلية من أبرز المخاطر التي تتعرض لها المصرف خلال الأزمة ما تطلب مراجعة وتقييماً دائماً للمخاطر المرتبطة بكل أعمال المصرف وعملياته للحد من هذه المخاطر حيث استطاع المصرف الحفاظ على مستويات مقبولة لهذه المخاطر. إضافة إلى ذلك، تمثل ازدياد مخاطر الائتمان بارتفاع نسب الديون غير المنتجة إلى مستويات قياسية تطلب من المصرف تكوين مخصصات لتغطية هذه المخاطر إضافة إلى إجراء اختبارات جهد دورية للتأكد من أن المخاطر الائتمانية ضمن الحدود المقبولة والتي قام المصرف بالتحوط لها بشكل مسبق.



خمس سنوات حرب تكاد تمر، والقطاع المصرفي، الذي يوصف بمرآة الاقتصاد؛ متماسك، رغم التحديات، ونقاط الضعف والتهديدات. لكن يبدو أن نقاط القوة والفرص كانت الأقوى، والأشد تأثيراً.
 رهانات كثيرة حاولت إثارة الذعر في السوق المالي السوري خلال سنوات الحرب، فكثر الحديث عن أزمة سيولة نتيجة كسر الودائع بالليرة السورية وتحويلها إلى دولار، وأزمات في الجدارة الائتمانية، تولد عجزاً في قدرة المصارف على سداد التزاماتها، لتسلك طريق الإفلاس بسرعة. إلا أن أيًا من هذه الأزمات لم يحدث خارج الحدود الأقل من الطبيعية، بعد تحوط المصارف وتحصين مركزها المالي بالمؤونات اللازمة، حتى أصبحنا نسمع عن فائض في السيولة ومطالبات بفتح باب الإقراض على نطاق أوسع، مع إدارة حكيمة للمخاطر... كل هذه القضايا وغيرها كانت محور حديثنا مع الرئيس التنفيذي لبنك ييمو السعودي الفرنسي حسان عزت طرابلسي، وفيما يلي نص الحوار:

مطلوب مراجعات دورية للقوانين التي تحكم عمل المصارف للحفاظ على سلامة المراكز المالية والحفاظ على قطاع سليم يحمي حقوق المودعين والمستثمرين